

التحديات الأمنية البيئية وتأثيرها على الاستقرار الدولي (Environmental security threats and their impact on international stability)

زكرياء مغني*، سمير محمد عباد²

¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، maghnizaki@gmail.com

² جامعة تلمسان (الجزائر)، samsp13dz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/03 تاريخ القبول: 2022/04/11 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

إن البحث في سبل تحقيق الاستقرار في العالم، كان ولا زال يحظى بأهمية كبيرة وهذا لارتباط الاستقرار بشكل وثيق بكل الغايات السامية للمجتمعات، وهو ما انعكس على تطور البحث في هذا المجال من خلال التركيز على العوامل الجديدة التي من شأنها تهديد الاستقرار الدولي.

حيث تجلّى هذا الأمر في جانب مهم من جوانب الأمن، ألا هو الأمن البيئي الذي يعد أحد أكثر المفاهيم دراسة واستخداما في الأدبيات البحثية في العلاقات الدولية وكذا في مختلف أجندة السياسة الدولية، يهدف الكشف عن أهم المتغيرات المتعلقة به والتي من شأنها التأثير على واقع الاستقرار الدولي من خلال التهديدات ذات الطابع البيئي بالدرجة الأولى، وهو ما كان الغرض منه من خلال هذه الورقة البحثية.

والتي تبين من خلالها الارتباط الوثيق بين الأمن البيئي بمختلف أشكاله والاستقرار في العالم بمختلف مستوياته، حيث أن ظاهرا مثل الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية والتلوث ونضوب الموارد الطبيعية أصبحت تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في نشوب النزاعات والحروب وزيادة مظاهر الاستقرار في العالم. وهو ما استدعى اهتماما خاص بهذا الموضوع من أجل البحث عن السبل الكفيلة التي من شأنها الحد من التأثيرات السلبية للتهديدات البيئية على الاستقرار.

كلمات مفتاحية: الأمن البيئي؛ الأمن؛ التهديدات الأمنية البيئية؛ الاستقرار الدولي.

Abstract:

The seek for ways to assure the world stability was always with such a remarkable importance, and that due to the strong bond between stability and the high society values, which reflects the growing

research progress in this field, taking into account the new factors that threaten international stability.

It is the reason why it could be manifested in an important aspect of security, "environmental security" In particular, as one of the most adopted and studied concept in theoretical framework of international relations studies as well as in the various international policy agendas, in order to reveal the most important variables related to environmental security that would affect the reality of International stability through threats of an environmental nature in the first place, which was the purpose of this research paper.

To show the strong link between environmental security in its various forms and stability in the world at its various levels, as a phenomena , teh global warming for instance, climate change, pollution and depletion of natural resources have become an impressive contribution to the solve several conflicts and wars and increasing the manifestations of instability in the world.

This subject would deserve a special attention in order to search for the means that would reduce the negative effects of environmental threats on stability.

Keywords: Environmental security; Security; Environmental Security Threats; International Stability.

مقدمة:

إن المنتبج للأحداث والظواهر الدولية، بجميع أبعادها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوياتها المحلية الجهوية والعالمية، التي أصبح يعيشها العالم منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد وعشرين، سيدرك لا محالة الترابط الكبير بين هذه الظواهر والمواضيع المتعلقة بالبيئة بشكل عام، حيث لم يعد يمر يوم دون التطرق في وسائل الإعلام العالمية لقضية أو إشكالية دولية كانت أو محلية، ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالبيئة وهو الأمر الذي عجل بترسيخ فكرة لدى الرأي العام الدولي بالأهمية الكبيرة التي يمكن للبيئة ان تشغلها في حياة مختلف الفاعلين الدوليين.

إن هذا الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة ما هو إلا ترجمة مباشرة للارتباط والتأثير الكبير للحاجب البيئي على العديد من الأحداث الدولية، وهو ما استدعى اهتمام دولي رسمي وغير رسمي أكثر بهذا الجانب خلال معالجة مختلف القضايا الدولية العالقة من خلال تنظيم العديد من

المؤتمرات والملتقيات الدولية التي افضت إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي تعتبر البيئة موضوعها الرئيسي.

بدورها العديد من الحقول الأكاديمية لم تغفل هذه المتغيرات، بل كانت السبابة في التطرق إليها خاصة في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبر العديد من الدراسات والبحوث التي سلطت الضوء على العلاقة بين البيئة والاستقرار والأمن وقضايا السلم.

وهو ما نجم عنه نقاش علمي أثمر العديد من الدراسات والبحوث التي تؤكد الرابط بين التدهور البيئي والأمن والاستقرار أو تقلل من أهمية هذا الرابط، كما عززت هذه النقاشات الشبكة المفاهيمية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال العديد من المفاهيم كالأمن البيئي، التحديات الأمنية البيئية، بناء السلام البيئي، النزاع البيئي ...

وعليه، سنسعى من خلال هذا العمل البحثي إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التحديات الأمنية البيئية والاستقرار الدولي من خلال التعرض إلى مفهوم الأمن البيئي الذي يعتبر الحلقة الرئيسية في معظم الأدبيات الأكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع، والتي سنستعين بها من أجل التطرق إلى الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحديات الأمنية البيئية على الاستقرار الدولي؟

حيث تتفرع من هذه الإشكالية، الأسئلة التالية:

ما هو مفهوم الأمن البيئي؟

ما هي طبيعة وأنواع التحديات الأمنية البيئية؟

ما هي الروابط بين هذه التحديات والاستقرار الدولي؟

وكإجابة مسبقة على الإشكالية الرئيسية، نقترح الفرضية الآتية:

تساهم التحديات الأمنية البيئية بشكل مباشر وغير مباشر في زعزعة الاستقرار الدولي.

إن معالجة هذه الإشكالية بهدف الوصول إلى نتائج علمية موضوعية يقتضي منا التطرق

بطريقة منهجية للنقاط الآتية:

المبحث الأول: ماهية الأمن البيئي

لا يختلف اثنان على أن موضوع الأمن كان ولا زال أحد المواضيع الرئيسية التي شغلت الإنسانية على مدار التاريخ إلى يومنا هذا، حيث يعد الأمن شرطا رئيسيا لتحقيق الاستقرار وتقدم البشرية وتطورها، باعتباره محركا قويا للسلوك البشري ودافعا طبيعيا للمجتمعات.

المطلب الأول : تعريف الأمن البيئي

لكن تقدم تعريف عام وشامل للأمن لم يكن ليومنا هذا بالأمر السهل، حيث ظل مفهوما غير ثابت يتأثر بمختلف التحولات الهيكلية التي عرفتها البشرية على جميع المستويات وفي مختلف المجالات وهو ما جعل كل المدارس والتوجهات النظرية والفكرية تتبنى تعريفا يتماشى مع المسلمات والنظريات التي تدافع عنها أو الاقتراحات التي ترى أنه أكثر أهمية من الأخرى في تحديد مفهوم الأمن.

إن تقدم أي مفهوم للأمن بشكل عام حسب الباحث الكندي شارل فيليب دافيد في كتابه " الحرب والسلام، مقاربات وتحديات الأمن والاستراتيجية"، يخضع عند مجمل المختصين لثلاث محددات رئيسية وهي الحفاظ على القيم المركزية لكل مجتمع أيا كان، غياب التهديدات ضد هذا المجتمع وكذا تمكنه من تحديد هدفه وشكله السياسي، كما يضيف نقلا عن دومينيك دافيد في كتابه " قاموس الاستراتيجية"، " يقصد بمفهوم الأمن هو "ألا يشعر المعني سواء كان فرد أو مجموعة بحالة ضعف في مواجهة أي تهديد يواجهه من خلال امتلاك الوسائل اللازمة للقضاء على التهديد، وبالتالي فإن الأمن هو غياب التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي بإمكانها المساس بالقيم المركزية التي يسعى الفرد أو المجموعة للحفاظ عليها، الأمر الذي بإمكانه أن يؤدي لاستخدام القوة"(شارل فيليب دافيد، 2014، ص.ص. 38 - 39)

استنادا لهذا المفهوم العام والشامل للأمن والذي تم اسقاطه على الواقع الدولي، بدأت المفاهيم الأمنية في التطور والبروز مشكلة حقل الدراسات الأمنية خاصة مع نشأة الدولة بمفهومها الوستفالي سنة 1648 واعتبارها كفاعل رئيسي ووحيد في العلاقات الدولية، حيث شكل الأمن المصلحة العليا والمطلقة للدولة الوطنية حسب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

إن أمن الدولة أو الأمن الوطني أو القومي، حسب ليبمان، هو "إذا لم تكن الدولة في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمتها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، ومقدورها إذا

واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب" (جون بيلسر وستيف سميث، 2004، ص.421).

يمكننا من خلال هذا التعريف استنباط فكرة رئيسية والتي مفادها ارتباط تحقيق الأمن بامتلاك القوة العسكرية التي تعتبر عاملاً رئيسياً في حسم الحروب، وهو ما اصطلح عليه من طرف الباحثين بالمفهوم الخشن للأمن (hard security).

وبالتالي فإن "تحديد مفهوم الأمن وفقاً لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها" (ثامر كامل، 1985، ص.24).

إن هذا المفهوم للأمن بقي سائداً ورئيسياً في الساحة الأكاديمية رغم بعض الاختلافات والتجاذبات بين التيارات الفكرية وبروز مستويات جديدة للأمن كالأمن الجماعي الذي تبلور في المنظمات الدولية الحكومية كعصبة الأمم والأمم المتحدة، وهذا إلى غاية نهاية الحرب الباردة، التي وضعت حداً لنهاية مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الدولي، حيث أنها كانت إعلاناً لبداية عهد جديد في العلاقات الدولية يميزه بروز فاعلين دوليين جدد وتغييرات في طبيعة بنية النظام الدولي والسياسة الدولية.

هذا التغير انعكس مباشرة على مفهوم الأمن، حيث برزت مفاهيم أمنية جديدة تبنتها العديد من المدارس الفكرية لعل أبرزها ما اصطلح عليه بالأمن الإنساني، الذي سعى الباحثين وصناع القرار من خلاله إلى تجاوز النقائص والثغرات التي فشل المفهوم التقليدي للأمن في تغطيتها وهذا ما أثبتته الحروب والنزاعات التي عرفت شتى أقطاب العالم خلال العديد من الفترات والتي أدت إلى وفاة وتهجير مئات الملايين من البشر.

وعليه ومن أجل تجاوز المقاربة التقليدية للأمن تم التركيز على وحدة تحليل جديدة وهي الفرد أو الإنسان، حيث أن أولى الدعوات لتبني هذا المفهوم كانت في منتصف التسعينيات، من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 1994 والذي دعا المجتمع الدولي بصريح العبارة

إلى " ضرورة تطوير نط تفكيرنا من خلال التخلي عن الأمن النووي والانتقالي إلى الأمن الإنساني" (برنامج للأمم المتحدة للتنمية، 1994، ص. 23).

المقصود بالأمن النووي هو الأمن القومي والوطني باعتبار ان فترة الحرب الباردة شهدت سباقا كبيرا بين العديد من الدول من أجل التسلح وامتلاك القنبلة النووية كسلاح ردعي في وجه التهديدات التي تهدد أمنها الوطني، حيث أكد معدوا التقرير أن الدول بالغت في الاعتماد على هذا المفهوم التقليدي للأمن الذي رغم آثاره الكبيرة والصعبة إلا أنها تبقى أقل من الآثار التي يمكن أن يخلفها الفقر وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا التقرير تم تعريف الأمن الإنساني على أنه "التخلص من الخوف والتحصن من الحاجة" حيث يستطيع الفرد إيجاد الوسائل الكافية التي تسمح لها بقضاء حاجياته وتحمل مسؤوليته، ما يضمن له العيش الكريم (نفس المرجع، نفس الصفحة)، كما عرفت لجنة الأمن الإنساني بالأمم المتحدة، والتي تم إنشاؤها سنة 2000م، على أن الأمن الإنساني هو " حماية الجوهر الرئيسي للحياة الإنسانية بطريقة تسمح للإنسان بممارسة حرياته الأساسية وتنميته البشرية" كما يضيف تقرير لجنة الأمن الإنساني ما يلي: " الأمن الإنساني يحمي الحريات الرئيسية باعتبارها أساس الحياة. يعني أيضا حماية الفرد من التهديدات الخطيرة والعامة... وعليه يجب خلق أنظمة سياسية، اجتماعية، بيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية التي بإمكانها أن تمنح للأفراد العناصر الضرورية لبقائهم وسبل عيشهم وكرامتهم" (لجنة الأمن الإنساني، 2003، ص. 03).

حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الأمن الإنساني يشمل الأبعاد الرئيسية

التالية:

- الأمن الاقتصادي
- الأمن الغذائي
- الأمن الصحي
- الأمن البيئي
- الأمن الشخصي
- الأمن المجتمعي
- الأمن السياسي.

حيث يخضع كل بعد من هذه الأبعاد التي تشكل الأمن الإنساني إلى مجموعة من المعايير التي تحدد مجاله وعلاقته بالفرد وكيفية تحقيقه وتجعله يتميز بالمبادئ التالية : يركز على الفرد، متعدد القطاعات، كلي، لديه سياق خاص، يهدف للوقاية واستباق المخاطر والتحديات الأمنية. (صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني، 2009، ص.13).

المطلب الثاني : تعريف البيئة

إن ما يستدعي اهتمامنا أيضا لمعالجة إشكالية بحثنا هذه، هو البيئة باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لمفهوم الأمن البيئي، وبالتالي فإن دراسة الأمن البيئي تقتضي التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي للبيئة، حيث أن هذا المفهوم لقي اهتماما كبيرا من العديد من العلوم والمجالات البحثية، وهذا لارتباطها الوثيق لجميع مناحي الحياة، .

لغويا يجمع فقهاء اللغة العربية على أن البيئة مشتقة من الفعل بَوَأَ أو تَبَوَأَ بمعنى نزل أو حل أو أقام، يقول الله تعالى: (وَأَذْكُرُوا أَنِ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن ۚ بَعْدِ عَادٍ ۖ وَبَوَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَنَاجِدُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنَجِدُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا...) (سورة الأعراف، الآية 74) وقال تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). (سورة الأعراف، الآية 74)، ومعنى ذلك الذين سكنوا المدينة من قبلكم، والتبوء هو الحلول والنزول والسكن، ومنه يمكن القول أن البيئة هي الحل والمنزل إذا هي مسكن الإنسان(أمنية دير، 2013_2014، ص.22). حيث يقصد هنا بمسكن الإنسان المكان والمحيط الذي يعيش فيه الفرد.

أما بخصوص التعريف الاصطلاحي للبيئة فالتعريفات كثيرا لكن أغلبها تجزم على أنها : " تمثل ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ويشمل كافة الكائنات الحية من حيوان، نبات والتي يتعايش معها الإنسان " (فوزية هوشات، 2018، العدد 50، ص.374)، كما لخص إعلان مؤتمر البيئة البشرية، الذي عقد في أستوكهولم عام 1972 مفهوم البيئة " بأنها كل شئ يحيط بالإنسان"(نفس المرجع، ص 374)، وعرّف كذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هذا المصطلح بأنه : " يعني مجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية" (نفس المرجع، ص.374).

ما يستخلص من هذه التعريفات هي أن البيئة هي الوسط الذي نعيش فيه بجميع تفاصيله الدقيقة وهو المكان الذي تقضي فيه الكائنات الحية دورتها في الحياة من البداية إلى النهاية، حيث أن البيئة تجمعها بالكائنات الحية علاقات تأثير وتؤثر حيث أنها تؤثر في الكائنات الحية من خلال كل الاحتياجات الطبيعية والحيوية والاجتماعية التي توفرها لها من أجل سد احتياجاتها وتتأثر بها من خلال سلوكيات هذه الكائنات خلال عملية السعي للحصول على هذه الاحتياجات من البيئة، حيث يقف الإنسان على رأس هذه العلاقة باعتباره الكائن الأكثر تأثرا.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن البيئي

إن ارتباط البيئة بجميع مناحي حياة الإنسان سواء المهمة منها أو الثانوية عجل بظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تشكل فيها البيئة متغيرا رئيسيا كمفهوم الأمن البيئي الذي يجمع جل الباحثين على أنه ظهوره كان في أواخر الثمانينيات بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة التي أفضت إلى العديد من التغيرات في طبيعة النظام الدولي والظواهر التي تدور في فلكه.

هذا الطرح يؤكد كعديد الباحثين سيمون دالبي (Simon Dalby) في كتابه "الأمن البيئي"، حيث يشير إلى أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت البيئة تشكل جزءا رئيسيا من النقاشات المتعلقة بالأمن بشكل عام في أمريكا الشمالية وأوروبا في إطار المفهوم الشامل للأمن الإنساني أو التهديدات الأمنية الجديدة، حيث أصبحت مواضيع البيئة في هذه الفترة جزءا من حسابات السياسات الدولية والنقاشات الدراسية في العلاقات الدولية... إن الأجنحة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تضمنت العديد من التهديدات الأمنية الغير التقليدية كالمخدرات وانتشار الأسلحة، الدول الفاشلة، التغيرات الديمغرافية والمزيد من التهديدات الأخرى إلا أن الموضوع الوحيد الذي لقي اهتماما كبيرا وأنتج الكثير من المفاهيم والنقاشات السياسية كانت البيئة وعلاقتها بالأمن (سيمون دالبي، 2002، ص 04).

ولفهم كيفية بروز فكرة الأمن البيئي من الضروري التركيز على تحليلات مدرسة كوبنهاجن مع إطلاق المشروع البحثي "المظاهر الالعسكرية للأمن الأوروبي" (بوسطيلة سمرة، 2012 _ 2013، ص.68).

اعتمدت مدرسة كوبنهاجن على استراتيجية بحثية هي توظيف النتائج العلمية، وتضمينها (إدخالها) ضمن أجندة النقاشات السياسية والأكاديمية، وهو ما تجلّى حقيقة بعد سنوات من صدور أبحاث مدرسة كوبنهاجن إلى غاية بداية التسعينات، حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في أهم التقارير العالمية، مثل: تقرير برونديتلاند، ونقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي، هذا علاوة على الخطابات السياسية مثل خطاب ميخائيل غورباتشوف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة " التهديد الآتي من السماء ليس الصواريخ، وإنما الاحتباس الحراري" (نفس المرجع، ص.69).

باختصار، يمكن القول إن الأمن البيئي ظهر كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية بسبب (نفس المرجع، ص.70):

- 1 تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة فترة الستينيات.
 - 2 التغير في الظروف الاستراتيجية، خاصة منها ما تعلق بنهاية الحرب الباردة.
 - 3 السعي إلى إعادة النظر في مفهوم، وتطبيقات الأمن من وجهة نظر بيئية.
 - 4 تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن الإنساني.
- الأمن البيئي حسب إليزابيث شالسكي : "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الشروات البيئية، والمخاطر البيئية والتغيرات المضادة أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة ولقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات والصراعات" (أمنية دير، 2013 - 2014، ص.26).

إن الأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، وقد حدد بول وأن أرليتش بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة الطبيعية في رفاهية وخير الإنسانية:

- الحفاظ على مزيج معتدل من انبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي والعمل على تلطيف الطقس؛
- تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات والجفاف إلى أدنى حد ممكن؛
- ضرورة الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة؛

- مكافحة الآفات الزراعية والكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية، صيانة المكتبة الجينية التي تضم الجينات الوراثية (كلود فوسلر وبيتر جيمس، 2000، ص.67).

تجدر الإشارة إلى أنه رغم اجتهاد الباحثين والمختصين من أجل تقديم تعريف شامل لمفهوم الأمن البيئي إلا أن هذا لم يكن ممكنا بسبب التوجهات النظرية المختلفة التي ارتبطت به، خاصة فيما يتعلق بوحدة التحليل أو مستوى التحليل. في هذا الإطار يبرز تعريفين أساسيين أحدهما مرتبط بالأمن الوطني والآخر مرتبط بالأمن الإنساني.

أما مفهوم الأمن البيئي المرتبط بالأمن الوطني للدولة فيقصد به حسب ميشال فريديريك " غياب التهديدات الغير التقليدية ضد الركيزة البيئية الأساسية للدولة والمرتبطة بالعيش الكريم لسكانها واستمرارها في وظائفها كاملة" (Michel Fr  d  rick, 1993, p.p. 753-76).

نستنتج من هذا التعريف أن الأمن البيئي ما هو إلا جزء من الأمن الوطني وبالتالي فإنه لا يمكن توظيف هذا المفهوم خارج أمن الدولة. حيث أن البيئة تأتي في المقام الثاني بعد الدولة باعتبارها الوحدة الرئيسية التي تحتكر الأمن، كما يكنا الإشارة إلى أن ربط البيئة بالأمن الوطني يندرج في إطار توسيع مفهوم أمن الدولة من أجل مواكبة التغيرات التي يشهدها العالم وذلك دون المساس بالوحدة الأساسية للتحليل.

إن أنصار هذا الطرح يؤكدون على أن التهديدات البيئية بإمكانها أن تخلق مشاكل أمنية تهدد الوحدة الترابية والسياسة للدول مستدلين بالعديد من الأمثلة المتعلقة بنزعات سياسية وإثنية متعلقة بموارد طبيعية أدت إلى حروب طاحنة.

أما بخصوص مفهوم الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني والذي يعد أحد أبعاده السبعة الرئيسية فقدم تم تعريفه على أنه "يدور حول النشاط الإنساني والفرد حيث يسعى لتحديد جميع التهديدات البيئية الحقيقية التي تؤثر على التنمية الإنسانية..." (Lucile MAERTENS, 2012, p.p. 03). بمعنى أن الفرد هو المستهدف الأول من التهديدات البيئية التي قد تؤثر على حياته كالتدهور البيئي، استنزاف الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية والتلوث (Fonds des Nations Unies pour la S  curit   Humaine, 2009, p.07).

نفهم من خلال هذا، أن المقاربة الإنسانية للأمن البيئي تسعى لحماية الفرد أو الإنسان من هذه التحديات التي قد تكون مرتبطة بفواعل دولية أخرى كاستنزاف الموارد الطبيعية من طرف الدول والشركات الاقتصادية وما ينتج عنها من حالات تلوث كبيرة من شأنها أن تتسبب في العديد من الأمراض الفتاكة بالإنسان وجميع الكائنات الحية وكذلك المساس بالأنظمة الإيكولوجية التي طالما تسببت فيها كوارث كالتسربات البترولية والنوية والعديد من المظاهر الأخرى.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية البيئية وعلاقتها بالاستقرار الدولي

لم تعد التحديات الأمنية البيئية تمثل موضوعا غامضا لدى المجتمع البحثي كما في السابق، حيث أن حجم الاهتمام الذي تلقته من مختلف المستويات العلمية والسياسية جعل منها مفهوما متعارفا عليه، ما انعكس على درجة الوعي لدى الرأي العام الدولي بمخاطرها وتأثيراتها السلبية على الاستقرار الدولي.

المطلب الأول: تحديد التحديات الأمنية البيئية.

هذا ما يقودنا للحديث عن التحديات الأمنية البيئية، حيث يعزو الباحثون أن مفهوم التحديات الأمنية البيئية يعد نتيجة مباشرة لتيار الأمانة الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية في مقارنته البيئية حيث تم اعتبار المخاطر البيئية كتهديدات أمنية بإمكانها التأثير سلبا على القيم الأساسية للوحدة موضوع الأمن كالدولة والفرد.

حيث أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتحديات والتحديات والتغيير الذي نشر في 2 ديسمبر 2004 إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 وقد ورد فيه أن "تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية، وهي مترابطة، ويجب التصدي لها عالميا وإقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية." ميز الفريق بين 6 مجموعات من التحديات، بدأ من التحديات الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي) والصراع الداخلي بين الدول وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولأول مرة يتم سرد " التدهور البيئي "بين التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والتي تتطلب إجراءات وقائية (أمين دير، مرجع سبق ذكره، ص.31).

من جانب آخر يشير هنري لافال في مقال له بعنوان "الأمن البيئي: كم من انقسام؟" إلى أنه رغم أن التقرير التقييمي الرابع للجنة الحكومية الدولية GIEC لم يستعمل كلمة تهديد إلى

انه استعان بمصطلحات أكثر علمية وحيادية مثل "التأثيرات" أو "الآثار السلبية"، حيث يعتقد لافال أنه يمكن استخدام مصطلح التهديد كمفهوم مرتبط بعالم الأمن وهذا راجع لشدة تأثير التغيرات المناخية التي بمقدورها خلق توترات تؤدي إلى نزاعات (Henri laval, 2009, p. 03).

إن تحديد قائمة التهديدات الأمنية البيئية لم يكن يوما محصورا في عدد معين من التهديدات والمخاطر حيث ما فتأت هذه القائمة تتوسع من خلال الدراسات والأبحاث وكذا الظواهر البيئية المؤثرة على نظم الحياة، إلا أن القائمة الأولية لهذه التهديدات تم تحديدها خلال التعرض للبعد البيئي للأمن الإنساني والتي تمثلت في النقاط التالية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص.12) :

- التدهور البيئي؛
- ندرة الموارد الطبيعية؛
- الكوارث الطبيعية؛
- التلوث.

إن هذه التهديدات الأمنية البيئية تعد أحد المظاهر الرئيسية لما يصطلح عليه بالتغيرات المناخية التي تعد التهديد البيئي الأول للاستقرار العالمي حسب العديد من الدوائر العلمية والرسمية والدبلوماسية، وهو ما يؤكد إيمير جونز بري (Emyr Jones Parry) في مقاله المعنون بـ "أكبر تهديد للأمن العالمي : التغير المناخي ليس فقط مشكل إيكولوجي" (Emyr Jones Parry, 2021, 15 novembre 2021 à 19H :00) حيث يستدل بتصريحات العديد من المسؤولين الدوليين في الأمم المتحدة كالأمين العام السابق، السيد بان كي مون الذي أشار إلى أن "السيناريوهات التي سنواجهها هي منبهة، مشيرة إلى أن ندرة الموارد من طاقة وماء وأراضي مشجرة يمكن أن يؤدي إلى انخيار القواعد الطبيعية ما قد يخلق نزاعات حقيقية.

التهديدات الأمنية البيئية التي يأتي ذكرها تقريبا في كل الدراسات المهمة بهذا الموضوع، إضافة لما تم التطرق إليه، هي كالاتي: ارتفاع درجة حرارة الأرض، ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، التصحر، انهار الأنظمة الأيكولوجية والأوبئة، وبالتالي فهي كلها مظاهر وأسباب من شأنها التأثير على الأمن والاستقرار في العالم عن طريق مجموعة من الروابط والتأثيرات.

المطلب الثاني: روابط التهديدات الأمنية بالاستقرار الدولي.

على هذا الأساس وجب علينا الخوض والبحث عن الطريقة السببية التي تربط بين مظاهر عدم الاستقرار في العالم (الحروب والنزاعات، الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، الفقر، المجاعة، التهريب، الأوبئة...) والتهديدات الأمنية البيئية، وهو ما لم تغفله أدبيات الدراسات الأمنية والبيئية التي اهتمت كثيرا بالبحث عن الروابط المباشرة والغير مباشرة بين مختلف المظاهر المزعزة للاستقرار الدولي والتهديدات الأمنية البيئية.

إن التحليلات التي تستهدف دراسة المسارات بين التغيرات المناخية والمخاطر الأمنية تسعى لتسليط الضوء على: تأثير المناخ على النظم البيئية والاجتماعية وكذا التحديات الأمنية للتغيرات المناخية وتجارب السياسات المتعلقة بقطاعات الخارجية الدفاع، التنمية، الاقتصاد، البيئة، الإنساني، إضافة إلى النتائج التي يفرزها التغير المناخي وتفاعلها مع الظروف المحلية للفاعلين وصناع القرار ومدى قدرتهم على الاستجابة لمختلف المخاطر، كل هذا يساعد في ترجمة وفهم مدى تأثير المخاطر البيئية على الأمن (Malin mobjörk, 2020, p.02).

كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى دائما لإدماج قضايا الأمن والبيئة ضمن مهام الوكالات الأممية الأخرى من أجل خلق خطاب ينصب البيئة كقضية أمنية، حيث يتمحور هذا الخطاب على ثلاث نقاط رئيسة هي كالتالي:

الموارد الطبيعية والتدهور البيئي كمصدر للنزاعات والأمن، الموارد الطبيعية كمصدر لتمويل

الحروب والتغير المناخي كمضاعف للتهديدات (Lucile MAERTENS, 2014, p.p.05).

أربع مسارات مترابطة فيما بينها تم تحديدها من طرف الباحثين بخصوص الروابط بين التهديدات الأمنية البيئية والنزاعات. حيث تم تحديدها في دراسات بخصوص مناطق في شرق، غرب وجنوب القارة الإفريقية وكذا الجنوب الشرقي للقارة الآسيوية. إن هذه المسارات الأربعة تبين العلاقة بين التغيرات المناخية وتأثيرها على الأسباب العميقة وديناميكية النزاعات العنيفة. هذه المسارات تتمثل في: سبل ووسائل ومصادر العيش، الهجرة والتنقل، تكتيكات الجماعات المسلحة ودور النخب (Malin mobjörk, florian krampe and kheira tarif, op cit, p.p.03-07).

أما بخصوص المسار الأول المتعلق بمصادر العيش الخاصة بالإنسان خاصة منها الحيوية كالماء والغذاء والمبيت فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة وهو ما يجعلها غير آمنة في حالة وجود تهديدات بيئية

من شأنها تجعل الحصول أو الوصول إليها صعبا أو تصبح نادرة، ما يخلق منافسة كبيرة بين الأفراد عليها من أجل السيطرة على مصادرها وتأمينها وهو ما قد يخلق مواجهات غالبا ما تكون مسلحة بين المجموعات السكانية وهو ما حدث في العديد من المناطق في العالم خاصة تلك التي تعاني من التصحر والجفاف كالقارة الإفريقية.

إن هذا الوضع هو ما قد يساهم في خلق المسار الثاني المتمثل في الهجرة والتنقل، بحيث أن المجموعات السكانية بمجرد شعورها بندرة الموارد الأساسية للعيش وأنها لم تصبح تتجدد بالشكل الكافي الذي يضمن عيش أفرادها ستبدأ بالبحث عن أماكن من شأنها توفير سبل العيش عن طريق الهجرة والتنقل في أماكن تكون فيها الظروف البيئية ملائمة للعيش. في هذا الصدد لا يخفى علينا المشاكل الأمنية التي طالما تسببت فيها الهجرة كالصدمات العنيفة بين المجموعات المهاجرة والسكان الأصليين من أجل الموارد الطبيعية وكذا المعاناة الكبيرة التي يعاني منها المهاجرون.

في هذا الإطار، يجدر التطرق للهجرة البيئية (la migration environnementale) أو المهاجرين البيئيين (les migrants environnementaux) حيث يطلق هذا المصطلح حسب منظمة الهجرة العالمية على الأشخاص أو مجموعة الأشخاص الذين لأسباب متعلقة بتغيرات بيئية تدريجية أو مفاجئة يجدون أنفسهم ملزمين على مغادرة مساكنهم مؤقتا أو نهائيا داخل البلاد أو خارجها (Susanne Melde, 2014, p.p.14).

المقصود بالمسار الثالث والمتمثل في تكتيكات الجماعات المسلحة هو دور العوامل البيئية في تمركز وتنقل الجماعات المسلحة ونشاطها، حيث أثبتت العديد من التجارب في العالم أن الجماعات المسلحة تسعى دائما للسيطرة على مصدر الموارد الطبيعية التي تمول بها نشاطها كسيطرة الحركات المسلحة في الكونغو على مناجم الألماس والذهب أو سيطرة حركة طالبان في أفغانستان سابقا على العديد من مناجم المعادن النفيسة، كما تستغل المجموعات المسلحة الظروف المناخية الصعبة أيضا لصالحها، من خلال تجنيد الشباب المستقرين في مناطق معروفة بندرتها البيئية بسبب نقص الموارد والتصحر والجفاف، مستغلين ظروف الفقر والعيش الصعب لهذه الفئة.

المسار الرابع المتعلق بدور النخب يقصد به مدى تجاوب النخب السياسية والاقتصادية والمجتمعية الرسمية مع مختلف المخاطر والتهديدات البيئية، بحيث أن الاستجابة السريعة من خلال سياسات استباقية من شأنه تجنب الآثار السلبية لهذه التهديدات على الدولة والمجتمع، لكن في بعض

الأحيان فإن التسيير الخاطئ من طرف النخب لهذه التهديدات من شأنه أن يخلق نغرات ونزاعات عنيفة كالتوزيع الغير العادل للموارد الطبيعية أو التسبب في كوارث بيئية من خلال التصنيع المفرط الذي يتسبب في نفاذ الموارد دون التفكير في حق الأجيال المستقبلية.

إن هذه المسارات المذكورة وإن كانت تغطي الجانب الأكبر والأهم للمهتمين بدراسة الروابط بين البيئية والاستقرار، إلا أنها ليست الوحيدة، حيث يمكن رصد مسارات أخرى تتماشى مع ظروف معينة وخاصة.

أفادت دراسة نشرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية، أنه في 23% من النزاعات الإثنية في العالم، تم ملاحظة حوادث بيئية كموجات الجفاف الحادة شهرا قبل اندلاع النزاع. جزء كبير من النزاعات الحالية في سوريا وفي العراق وفي أفغانستان وفي الصومال كان بسبب موجات الجفاف الخطيرة كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال 241 نزاع عرفه العالم بين سنة 1980 و2010، 9% منها كانت بعد انهيار بيئي تمثل في موجات جفاف أو حر شديدة (Ségolène Royal, 2016, p.p.03).

تجدر الإشارة إلى أن الرابط بين التغيرات المناخية والأمن تم مناقشته أربع مرات على مستوى مجلس الأمن الدولي وهذا في سنة 2007 و2011 وسنتي 2013 و2015. (Ségolène Royal, op cit, p.03)

فاللجنة الدولية للتنمية والبيئة لاحظت أنّ دولا دخلت الحروب لإثبات حقّها في المواد الأولية، أو لمقاومة السيطرة الأجنبية عليها، أو للوصول إلى مصادر الطاقة، أو للأراضي، أو أحواض الأنهار، أو الممرات المائية، أو أيّ مصادر بيئية مهمة. تزداد المنازعات كلما شحت المصادر وازداد التنافس عليها، حيث تقوم الدّول بالسيطرة على مصادر الثّروة الأولية في دول أخرى، أو الدّخول في حروب من أجل هذه المصادر، ومنها دخول الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حرب تحرير الكويت، بينما لا تعتمد الولايات المتحدة على النفط الكويتي إلّا قليلا، إلّا أنّ المخزون النفطي الكويتي ينظر له على أنّه وراء قوات التحالف التي قادتها الولايات المتحدة. وتشكل موارد المياه مصدرا للعنف والحروب، حيث تنبأ بطرس غالي " بأن الحروب القادمة ستكون من أجل المياه وليس السياسة" (جعفري مفيدة، 2013 _ 2014، ص. 132)، وأكبر مثال على ذلك حاليا هي التوترات الدبلوماسية الكبيرة التي باتت قائمة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من

جهة أخرى بخصوص سد النهضة الذي بنته هذه الأخيرة على مسار نهر النيل الذي يعتبر عماد الاقتصاد المصري والسوداني.

حيث أنه بالرغم من الجهود الدبلوماسية بين هذه الدول لإيجاد حل نهائي يضمن حقوق جميع الأطراف إلا أنه لم يتوصل إلى حل ليومنا هذا، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الذي من شأنه التحول إلى نزاع مسلح حسب العديد من الباحثين.

خاتمة:

في الأخير يمكن التأكيد على أنه لم يبق مجالاً للشك بخصوص تفاقم تأثير التهديدات الأمنية البيئية على الاستقرار في العالم، حيث أن كل مظاهر غياب الاستقرار أصبحت مرتبطة ومتداخلة مع العديد من العوامل البيئية، وهو ما فرض على المجتمع الدولي التفكير في ضرورة اعتماد سياسات أمنية تتماشى مع طبيعة هذه التهديدات.

إن هذا الوضع الذي فرضه ظهور تهديدات أمنية بيئية على جميع المستويات ساهم في إحداث تغييرات في طبيعة المسائل والقضايا التي تتطلب معالجة أمنية والمرتبطة بمختلف مستويات الأمن التي تم التطرق إليها، حيث أن التهديدات الأمنية التي كانت تشكل لأسباب سياسية أو اقتصادية أصبحت أيضاً تشكل لأسباب بيئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إلا أن تحديد الروابط بين التهديدات الأمنية البيئية والاستقرار في العالم لا زال يشكل تحدياً كبيراً أمام المجتمع البحثي وكذا مختلف الفاعلين الدوليين بسبب غياب الأدوات العلمية والوسائل الدبلوماسية والسياسية الكفيلة بذلك، وهو ما يستدعي جهوداً وتنسيقاً أكبر من أجل الوصول إلى مختلف الحقائق التي من شأنها أن تحدد الروابط الموضوعية بين التهديدات الأمنية البيئية والاستقرار الدولي بطريقة دقيقة.

وهو ما سيساهم في إيجاد الوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالبيئة من خلال التنبؤ بها والسيطرة عليها قبل تطورها وتوسعها حيث أن طبيعة التهديدات الأمنية البيئية التي لا تعترف بالحدود ولا بالزمان والمكان من شأنها أن تشكل تهديداً دائماً للاستقرار في العالم خاصة إذا لم يتم التعامل معها بحزم في ظل الانقسام الكبير بين دول العالم بخصوص مختلف السياسات المتعلقة بحماية البيئة حيث أن هذه الأخيرة لا زالت تمثل مصطلحاً ثانوياً في الأدبيات السياسية والأمنية لأغلبية الدول الكبرى مقارنة بمفاهيم القوة والمصلحة.

قائمة المراجع

● القرآن الكريم

- سورة الأعراف، الآية 74.
- سورة الحشر، الآية 09.

● باللغة العربية :

● الكتب:

- فيليب دافيد، شارل، (2004)، الحرب والسلم، مقاربات وتحديات الأمن والاستراتيجية، باريس، مطابع العلوم السياسية.
- بيلس، جون وسميث، ستيف، (2017)، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث.
- كامل، ثامر، (1985)، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والاعلام.
- بادلي، سيمون، (2002)، الأمن البيئي، الولايات المتحدة الأمريكية، مطبعة جامعة مينيسوتا.
- فوسلر، كلود وجيمس، بيتر، (2000)، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة: علاء أحمد إصلاح، مصر، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك.

● التقارير:

- برنامج للأمم المتحدة للتنمية، (1994) التقرير العالمي حول التنمية البشرية، إيكونوميكا.
- لجنة الأمن الإنساني، (2003)، الأمن الإنساني الآن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني، (2009) الأمن الإنساني في النظرية وفي الواقع، نيويورك، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة.

● رسائل تخرج:

- سمرة، بوسطيلة، (2012-2013)، الأمن البيئي، مقارنة الأمن الإنساني"، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.

- دير، أمينة، (2013 - 2014)، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة - دول القرن الإفريقي _، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- مفيدة، جعفري، (2013 - 2014)، البيئة والأمن، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر.

● دوريات:

- هوشات، فوزية، (2018)، الأمن البيئي بين مقارنة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 50.

باللغة الأجنبية:

● **Magazines:**

- MAERTENS, Lucile, juin 2012, La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques», Fiche de l'Irsem, n°17, nombre de pages : 12.
- Laval, Henri, (2009), La sécurité environnementale : combien de divisions ? , Annuaire Français de Relations Internationales, France.
- Mobjörk, Malin, Krampe, Florian and Tarif, (November 2020), Kheira, pathways of climate insecurity: guidance for policymakers, Sipri policy brief, stockholm,.
- Frédérick, Michel, (1993), La sécurité environnementale : éléments de définition (Note) , Études internationales, vol. 24, n° 4, Nombre de pages : 11.
- MAERTENS, Lucile, (2014), Entre sécurisation de l'environnement et environnementalisation de la sécurité : le défi de la sécurité environnementale à l'ONU, CERISCOPE Environnement, nombre de pages :12.

• **Rapports :**

- Fonds des Nations Unies pour la Sécurité Humaine, (2009), La Sécurité humaine théorie et en pratique, New York, Nations Unies.
- Melde, Susanne, (2014), Migration, environnement et changement climatique : Données à l'usage des politiques (MECLEP), Organisation internationale pour les migrations (OIM).
- Royal, Ségolène, (2016), Rapport sécurité et climat », Ministère de l'Environnement de l'Energie et de la Mer, Paris, Novembre 2016.

• **Site d'internet :**

- Jones Parry, Emyr, (2021) «La plus grande menace pour la sécurité mondiale : le changement climatique n'est pas seulement un problème écologique », <https://www.un.org/fr/chronicle/article/la-plus-grande-menace-pour-la-securite-mondiale-le-changement-climatique-nest-pas-seulement-un...>